واقع قطاع الكهرباء*

بداية لا بد من الاشارة الى حقيقة لا تخفى على اي مراقب معني بتوافر شروط الحياة الحديثة في المجتمعات.

توافر الكهرباء شرط لازم في حياة المجتمعات. والكهرباء ضرورة لحاجات الانارة والتدفئة والتبريد الخ، واستعمال الطاقة في وسائل الانتاج المختلفة الصناعية والمالية، وتوفير خدمات التعليم والاستشفاء والاتصالات وحتى انتظام السير.

اما المياه فلا حياة بشرية صحية بدون توافرها بكميات كافية لحاجات الشرب واعداد الغذاء، ومن ثم تامين المواسم الزراعية، ونشاط بعض الصناعات، ونظافة البيئة التي تغلف اي مجتمع.

موضوعنا ينحصر بالكهرباء، علماً بان تلوث المياه واهتراء شبكات التوزيع وترهل مصالح المياه اداريًا، كلها امور تضر بحياة اللبنانيين ومستقبلهم الى حد ابعد، والانكى اننا بين جميع بلدان الشرق الاوسط، البلد الوحيد الذي ينعم بمعدلات تساقط المياه، تكفي وتزيد في حال اقرينا ونفذنا سياسات للاستفادة من المياه لمنع هدر القسم الاعظم من التساقط في البحر، وتلويث نسبة مرتفعة من المياه المتوافرة على سطح الارض وفي باطنها.

مؤشرات واقعية عن الكهرباء

حاجات لبنان تفرض توافر طاقة على مستوى 3000 ميغاوات لكفاية جميع الحاجات المنزلية منها، حاجات المكاتب والبنوك واسواق المال، والمدارس، والمستشفيات الخ.

الطاقة المتوافرة في معامل انتاج الكهرباء والعاملة وان بكفاية متدنية عن الطاقة النظرية، يمكن القول بانها لا تتجاوز الـ 1200 ميغاوات، يضاف اليها الطاقة المتوافرة من الباخرتين المولدتين للكهرباء المتعاقد على انتاجهما حتى 2017، بكلفة تبلغ 22-25 سنتًا للكيلوواط

(*) مروان اسكندر .

ساعة. والطاقة المتوافرة من المصدرين توازي 270 ميغاوات.

رغم واقع معامل الانتاج وتوافر الطاقة من سفينتين، اصبحت الكفاية في لبنان ترتهن بتوليد الكهرباء من المولدات الخاصة، ومن هذه مولدات صغيرة تشغل لحاجات شقق ومنازل، الى مولدات ذات طاقة مرتفعة تولد الكهرباء حين انقطاعها من مصادر كهرباء لبنان للمصانع، والمدارس والمستشفيات. وهذه المولدت بطبيعتها وطاقتها تحتاج الى كميات من المازوت لانتاج كل كيلوواط ساعة تزيد عن الكمية المطلوبة في معامل الانتاج، على تقادمها بنسبة 20 في المئة، وهي بالتالي تساهم في التلوث بنسبة اكبر، ووقع استيراد المازوت لكفاية حاجاتها، يزيد الضغط على ميزان المدفوعات.

الكهرباء اصبحت لا تنقطع سوى نادرًا لان طاقة المولدات الخاصة اصبحت تقرب او تزيد على طاقة معامل الانتاج، لكن تأمين الكهرباء من المولدات الخاصة يلقي على ميزانية العائلة اعباء نقدرها بالاكلاف التالية:

العائلات في لبنان يبلغ عددها 550 الف عائلة، منها 300 الف عائلة من اصحاب الدخل المحدود يساوي انفاقها على الكهرباء من المولدات الخاصة 100 دولار شهريًا اي	360 مليون دولار سنويًا
العائلات الميسورة ويبلغ عددها 150 الف عائلة تنفق على مشتريات الكهرباء من المولدات 200 دولار شهريًا اي	300 مليون دولار سنويًا
العائلات الثرية نسبيًا 50 الف عائلة تنفق على هذه المشتريات 300 دولار شهريًا او	150 مليون دولار سنويًا
العائلات المعوزة تستلب الكهرباء بشكل غير شرعي وتستعمل الحطب للانارة والفحم للتدفئة ولا تحتاج الكهرباء من مصلحة كهرباء لبنان	-
عشرون الف مؤسسة صناعية، خدماتية، تعليمية، ترفيهية، تواجه اكلافًا شهرية ما بين 1000 و2000 دولار وانفاقها الاجباري	ما بين 50 و100 مليون دولار سنويًا
يكون الانفاق التعويضي للحصول على الكهرباء من قبل 90 في المئة من العائلات اللبنانية و90 في المئة من المؤسسات	حوالى 900 مليون دولار سنويًا

– ان توافر المولدات الخاصة بحد ذاته على المستوى الذي نقدره، اي 1200 ميغاوات – والرقم على تزايد مستمر – فرض على مشغلي واصحاب هذه المولدات انفاق مليارى دولار لشرائها، وتجهيزها للوصل بشبكات التوزيع وفي احيان نادرة تأمين حماية من اصوات الانتاج والانبعاثات المضرة.

يكفي ان نقول هنا، (علمًا بان الوقت قد فات)، ان هذا الانفاق اضافة لايجار البواخر على مدى ثلاث سنوات كان يؤمن لنا طاقة توازي 3000 ميغاوات تعمل على الغاز وتوفر على لبنان سنويًا، حتى بعد انخفاض اسعار النفط 600-800 مليون دولار، ونسبة كبيرة من التلوث الناتج عن مصانع متقادمة وآلاف المولدات الخاصة.

– اصبح من المعلوم، ان انتاج المعامل المتقادم عهدها وانتاج الباخرتين المستأجرتين، يهدر تقنيًا، بسبب تقادم شبكة التوزيع والعجز عن انجاز شبكة النقل بطاقة 220 فولت التي تنتظر حل مشكلة التمديد في المنصورية 15-17 في المئة على الشبكة والسرقة تتآكل 40 في المئة من الفوترة، وبالتالي لا نستطيع تحصيل نصف الفواتير المصدرة، وتجدر الاشارة ان الفواتير التي نسددها مثلاً في كانون الثاني 2016 تعود الى استهلاك هذا الشهر، من قبل المشترك، عام 2015، وقد يكون غاب عن الحياة.

– منذ عام 1996 كانت الحاجة ظاهرة بوضوح الى ضرورة انجاز معامل انتاج جديدة تستعمل الغاز الطبيعي في المكان الاول، وقد اجرى الرئيس رفيق الحريري اتصالات مع دولة قطر لانجاز منشأة لاستقبال الغاز الطبيعي المسيل ومن ثم تغويزه (من اجل تحويله ثانية للغاز الطبيعي) من اجل تشغيل معملي الزهراني ودير عمار ، حيث اتفق الطرف اللبناني مع الشركة المصنعة للمعملين بطاقة 450 ميغاوات لكل منهما ان يكونا، على قدرة لاستعمال الغاز الطبيعي او المازوت للانتاج.

القطريون حينئذٍ كانوا على استعداد للتعاقد مع لبنان على تسليمات تكفي المعملين بسعر يوازي 2 دولار لكل 1000 قدم مكعب، وكل 6000 قدم مكعب يوازي حراريا طاقة برميل من النفط ، بكلام آخر، كانت الكلفة علينا توازي ما يساوي 12 دولارًا لكل برميل من النفط، في حين كنا ندفع منذ عام 1998 (سنة امكان انجاز منشأة استقبال الغاز) اكثر من 20 و30 ومن بعد 50 دولارًا لكل برميل من النفط يكرر للمازوت، وترتفع كلفته بنسبة 20 في المئة، اكلاف التكرير والنقل الى لبنان، حيث ان المصفاتين المتواجدتين في لبنان لا تعملان منذ اواخر السبعينات.

استهلاك المعملين، لو تم تشغيلهما بطاقتهما الكاملة الامر الذي لم يتحقق بسبب ارتفاع اكلاف المازوت، كانا بحاجة الى 1–1.2 مليون طن سنويًا، او 7.25 مليون برميل او 9 ملايين برميل موازي من النفط، والوفر السنوي كان منذ عام 1999 وحتى تاريخه يساوي وسطيًا 40-60 دولار للبرميل اي 300 مليون دولار الى 540 مليون دولار، واذا احتسبنا هذا الوفر نجد انه يوازي على مدى 16 سنة 8.64 مليار دولار، وبالتالي بعد احتساب فوائد الاستدانة كنا حققنا حصر عجز الكهرباء بـ10 مليار دولار بدلاً عن 20-21 مليارًا توازي نسبة 30 في المئة من الدين العام.

ولو توافرت الكهرباء من معامل تستعمل الغاز وعدلنا الفاتورة، وحصلنا عليها، وكانت اقتراحات تعديل الفاتورة مطروحة، لكن ربما تجاوزنا اي عجز على حساب الكهرباء، والاهم كنا استطعنا الحيلولة دون تشجيع سرقات الكهرباء التي كانت تفشت خلال سنوات الحرب.

السؤال هو لماذا لم نتمكن من الاتفاق مع قطر حينئذٍ والجواب واضح.

استيراد المازوت، الاغلى كلفة كان يتم من سوريا. والسوريون كانوا متحكمين بالشأن اللبناني سواء على صعيد القرارات في مجلس النواب او توزيعات عقود انجاز المشاريع العامة الخ.

هؤلاء المسيطرون بوكالة من السلطات السورية كانوا يعارضون كليًا الانتقال الى مرحلة الغاز، والصورة تتوضح حينما نتفحص الاتفاق الرباعي الذي حصل لاستيراد حاجاتنا من الغاز من مصر عبر خط امتد الى الاردن فسوريا وتم وصله ما بين حمص ولبنان عام 2005. وكانت سوريا تحوز الحصة المخصصة للبنان وتزودنا بكمية موازية. فقد ظهر في 2005، بعد الاحتقان الذي ساد علاقات البلدين بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ان حاجات سوريا بالكاد يمكن تغطيتها من الانتاج الداخلي، فكان الترتيب المشار اليه الذي كفل لسوريا حقوق ترانزيت على الكميات، وكذلك التحكم بالتسليمات الى لبنان حسب مشيئة الحكم السوري.

بداية معالجة تردي اوضاع الكهرباء انتاجًا وتوزيعاً كانت في اقرار برنامج عام 1993 لاصلاح اضرار لحقت بمعامل الانتاج وشبكة التوزيع، وقد انجزت غالبية الاعمال في سرعة وتحسن مستوى التغذية الكهربائية، وجرى تلزيم انجاز معملي دير عمار والزهراني بطاقة 450 ميغاوات لكل معمل.

عام 1996 مسيرة ترميم وتطوير منشئات انتاج وتوزيع الكهرباء، تعرض للقصف خلال العدوان الاسرائيلي الذي هدف الى ضرب قدرة حزب الله على التصدي لاسرائيل، وقد

عطلت الغارات الاسرائيلية محطات تحويل رئيسية وتسببت في تدمير خزانات للوقود كانت تستعمل لتغذية معمل كهرباء الجية.

عام 1998 شهد توافر الكهرباء في غالبية انحاء لبنان لفترة 24 ساعة، وكان معملا دير عمار والزهراني باشرا الانتاج، لكن اعمال تشغيل معمل بعلبك والنبطية وطاقتهما 180 ميغاوات تعطلت بسبب سوء الصيانة واستعمال مازوت بمواصفات سيئة.

تقطع الكهرباء اصبح معيقًا للانتاج والنمو منذ عام 2001، وبدأت منذ حينه عمليات الاعتماد على المولدات الصغيرة للشقق والمحلات التجارية البسيطة، والمولدات الاكبر للمدارس والمستشفيات ودور السينما، والمصانع الخ، وعملية استيراد المولدات وتركيبها اصبحت تجارة واسعة، وحيث تحصلت خبرة واسعة للبنانيين في هذا المجال باشروا باستيراد المولدات الكبيرة الطاقة للتصدير الى العراق لانارة مخيمات الجيش الاميركي ودوائر تشغيل الدولة.

تجارة المولدات نتج عنها تأسيس شركات ملحوظة القدرات المالية والفنية على تأمين المولدات بسرعة، وقد تكون هذه القدرة المكتسبة من خبرة النقص الناتج عن التقنين، مدخلاً لمساعدة اعادة الاعمار في سوريا ان تحققت آمال السلام هذه السنة (2016).

مصادر الطاقة من المولدات في لبنان اصبحت موزعة ما بين ثلاث فئات. افراد يوفرون الطاقة الكهربائية لحي، او عدد من الابنية المتلاصقة، ويفرضون اشتراكات حسب الطاقة المطلوبة من الزبون، اكان صاحب شقة او محل بسيط، وقد تتراوح الكلفة ما بين 75 والـ 100 دولار شهريًا.

الفئة الثانية تتمثل بشركات تؤمن الطاقة الكهربائية للمستشفيات، المدارس، المصانع، والملاهي، وكذلك تؤمن الصيانة، وتتراوح اكلاف الاشتراك ما بين 1000 دولار شهريًا، و20 الف دولار لمصنع، او مجمع تجاري الخ.

الفئة الثالثة انكبت على تأمين الكهرباء بأسعار الكلفة لقرى او بلدات شاء رؤساء بلدياتها الاسهام في تحسين ظروف المعيشة، ومستويات النظافة، ومنها بلدات اصطياف مثل ضهور الشوير، وقرى صغيرة مثل غلبون في منطقة جبيل، او بلدات مثل مرجعيون وضواحيها، واهالي هذه المناطق وغيرها الكثير استطاعوا التمتع بالتيار الكهربائي مقابل اكلاف معقولة، وعلى وتيرة مستمرة لا تؤدي الى اضرار ملحوظة في المعدات الكهربائية، اكانت برادات او

وسائل للغسيل والطبخ والتدفئة الخ.

مشاريع كثيرة طرحت، لتحسين الشبكة، استعمال الغاز، تعديل الفوترة مع تعدل اسعار اللقيم، ادخال القطاع الخاص في مجالات الانتاج والتوزيع لكي تتأمن امكانية التحصيل، وحتى طرحت فكرة استعمال العدادت الالكترونية عن بعد التي تؤمن قياساً حقيقياً للاستهلاك، ولا حاجة لمئات المحصلين. فالتحصيل يتم في المصرف ،وان لم يحصل تقطع امدادات الكهرباء تلقائيًا.

طرحت ايضًا مشاريع ادارية تطويرية كان من اهمها انشاء هيئة ناظمة لشؤون الكهرباء، وهذه الهيئة طالبت بتأليفها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الثانية، وقد اجريت مقابلات مع مرشحين، تبلغوا امكانية الانضمام الى عضوية ادارة الهيئة باعلانات محلية ودولية، واجريت المقابلات دون معرفة اسم، ومذهب طالب الاشتراك في الهيئة، وكانت لجنة مكلفة من 6 اعضاء كنت واحدًا منهم، تبلغت من الرئيس السنيورة ضرورة الابتعاد عن الاختيار المذهبي، وبالتالي اعضاء اللجنة استدعوا افضل المرشحين استنادًا الى خبراتهم، وعلومهم المبينه في المعلومات الذاتية التي ارفقت بطلب الاشتراك في عضوية ادارة الهيئة الناظمة.

اوصت اللجنة باختيار عدد من الذين عبروا عن رغبتهم ودفعت سيرهم الذاتية الى مقابلتهم مطولاً من اعضاء اللجنة، وكان على اللجنة تقديم توصية بثلاثة اسماء لكل منصب، ولمجلس الوزراء حق التقرير، لكن الجو السياسي المشحون في ذلك الوقت، واغلاق ابواب البرلمان لـ18 شهرًا امور حالت دون تأليف الهيئة ولا زالت غير مشكلة، والقرارات تعود للوزير في المكان الاول.

على الصعيد الاداري ارتأى الخبراء الاجانب، خاصة منهم خبراء شركة الكهرباء الفرنسية، التي تعتبر من اكبر الشركات وانجحها في هذا المجال، انجاز مركز تحكم مركزي الكتروني، يمكن الادارة من الاطلاع دقيقة بدقيقة على توافر التيار على اي خطوط وامكانيات نقل كميات من خط الى آخر بهدف تحقيق افضل استعمال للطاقة المتوافرة.

جزء من العمل على تجهيز هذا المركز تحقق لكن الشروط الكلية لم تتوافر، ولو توافرت، وطالما الشبكة غير متكاملة وغير مجهزة لنقل الكهرباء بوتيرة مرتفعة، كلها امور تشير الى احباط هذا المسعى.

اضافة الى كل ما ذكرنا من اسباب احباط محاولات اصلاح قطاع الكهرباء، لا بد من

الاشارة الى التوقعات التفاؤلية حول توافر الغاز والنفط في المياه الاقليمية اللبنانية. ومعلوم ان لدينا نحن اللبنانيين نزعة نحو التفاؤل بالمستقبل وتناسي الماضي وخيباته.

تقديرات توافر مخزون من النفط والغاز في المياه الاقليمية اللبنانية، ضمن المياه الممتدة من مصر جنوبًا، الى غزة واسرائيل وسوريا، وقبرص وتركيا، توافرت من مؤسسة حكومية اميركية مهمتها تحديد مناطق توافر حقول النفط والغاز واحجامها منذ 2010.

بعد التقديرات المشجعة حققت اسرائيل اكتشافات مجزية، كما فعلت قبرص حينما نجحت مساعي انجاز اول بئر اختباري، ومن بعد ايلول المنصرم اكتشفت شركة ايني الايطالية حقل ضخم للغاز في المياه الاقليمية المصرية.

قياسًا على نجاحات اسرائيل، وقبرص ومصر، من المرجح ان نحقق نجاحاً في لبنان، لكن التباين في الآراء السياسية حول تحديد مناطق الاستكشاف التي تخصص باي فريق، وشروط عقود الاستكشاف والانتاج والتسويق في ما بعد تبقى عالقة منذ سنتين على الاقل.

تشكلت هيئة للاشراف على شؤون النفط والغاز منذ اكثر من سنتين وانجزت اعمالاً مهمة، لكن فريق الهيئة الاداري المشكل من 6 اشخاص اختير على اسس مذهبية ولا يخلو الامر من تواجد طاقات مميزة، لكن رئاسة الهيئة تتحول من عضو الى آخر كل سنة الامر الذي لا يسهم في تسريع الانتاج.

الامر الاهم في الواقع تأخر مجلس الوزراء عن البت في شروط انجاز عقود التلزيم للبحث والتنقيب وتوزع المنافع، والتأخير مستمر منذ 18 شهرًا، وخلال هذه الفترة انهارت اسعار النفط من 100 دولار للبرميل الى 30 دولارًا واصبحت المنفعة المتوقعة من العثور على مكامن للنفط والغاز اقل مما كان عليه التصور منذ سنتين، ومع ان سعر الغاز لن ينهار بالنسبة ذاتها لا بد من ان تخسر 30-40 في المئة من مستواه السابق، واعماق الحفر في المياه الاقليمية بالغة العمق 3000-5000 الامر الذي يفيد عن ارتفاع الاكلاف، وفي اي حال علينا انتظار 7-8 سنوات قبل تحقيق الانتاج، ومشاكلنا الكهربائية والمالية اكثر الحاحاً واي تأخير في تعزيز انتاج الطاقة من معامل تستعمل الغاز يمكن ان يعرض الاقتصاد اللبناني لمخاطر متعددة، وفي ما يلي توضيح بالأرقام الوضع المتردي الحالي لقطاع الكهرباء.

اليوم جميع الخطط موضوعة، وان كانت تنطلق من افتراضات تقنية وتسعيرية اختلفت الى حد بعيد، بسبب التطورات التكنولوجية وتعدلات اسعار اللقيم، الى حد تجعل من المخططات

القديمة، منذ سنتين او ثلاث مخططات غير صالحة.

منذ ثلاث سنوات اقرت مخصصات تبلغ 1,2 مليار دولار لزيادة طاقة انتاج الكهرباء بـ700 ميغاوات والاعتماد على الغاز كلقيم، وتعثرت منذ عام 2013 عملية انجاز مصنع جديد في دير عمار بطاقة 500 ميغاوات لاسباب تتعلق باحتساب ضريبة القيمة المضافة وعلى من تقع، فان كانت تصيب وزارة الطاقة فانها تصب بالنتيجة في حاصلات وزارة المال، اي ننقل المال من جيب الى جيب والجيبان هما الدولة.

هكذا مشكلة تعوق انجاز محطة بطاقة 500 ميغاوات واعاقة انجاز اعمال ضرورية لترفيع طاقة الانتاج في معملي الذوق والجية مع ترفيع المنشآت المتردية وضبط التلوث الناتج عن تشغيلها. وهنالك امل بان تتوافر طاقة اضافية من المحطتين بتاريخ حزيران او تموز 2016 على مستوى 250 ميغاوات، كان يفترض ان تضاف الى طاقة محطة دير عمار فنكون حققنا زيادة ملحوظة تقرب من 750 ميغاوات، والحقيقة المحزنة اننا سنرفع الطاقة بعد 5 او 6 اشهر وعقود منذ سنتين ويزيد بنسبة 250 ميغاوات، والغاز المفترض توفيره لمعامل الانتاج هذه وغيرها مما لم نفكر بانجازه، لا تفكير بشأنه.

لقد صدر قانون يجيز السماح بتولي شركات ذات امتيازات تأمين الكهرباء في محيط صلاحياتها، وذلك لمدة سنتين وعلى ان لا تقل طاقة الانتاج عن 10 ميغاوات، واعمال هذه الشركات تتكامل مع مستويات تأمين الكهرباء من مؤسسة كهرباء لبنان.

شاهدنا وشهدنا على نجاح كهرباء زحلة في تامين التيار على 24 ساعة يوميًا وتخفيض الكلفة (كلفة الاشتراك مع كهرباء لبنان وكلفة الاشتراك بالمولدات الخاصة) بنسبة 30 في المئة، والشركة صاحبة الامتياز في جبيل تطالب بمعاملة مماثلة، وهي اصلاً كانت تسد عجز توافر الطاقة وتتقاضى اسعاراً مرتفعة لتزويد الكهرباء 24/24، واليوم تعرض الشركة ان تقوم بهذا الدور على شكل مماثل لما تشهده مدينة زحلة وجوارها.

تقدم الرئيس نجيب ميقاتي، بالتشارك مع الوزير السابق محمد الصفدي، بعرض لتأمين الطاقة على اسس التعاقد الخاص في طرابلس وجوارها، وشمل العرض امكانية او عدم امكانية تملك شركة قاديشا. ومعلوم ان الرئيس ميقاتي والوزير الصفدي، المعنيان مباشرة بمنطقة الشمال وخاصة طرابلس، ينويان في حال الموافقة على مشروعهما، اقامة منشأة لاستقبال الغاز المسيل وتحويله الى غاز قابل للاستعمال في معامل انتاج الكهرباء، ومعامل الاسمدة، وانتاج الاسمدة.

بعد هذا الاستعراض الموسع بخصائص توافر الكهرباء او عدم توافرها ولتعدد المصالح وتزايدها في نشاطات تأمين الطاقة، نعود الى ما انجز وما هو قيد الانجاز، قبل الانتقال الى عرض ما هو مطلوب باختصار.

قضية توفير الكهرباء بكلفة معقولة واستمرارية دون تقطع، اصبحت بمثابة معضلة لا مشكلة فقط. فلبنان لم يحظ بتغذية على مدى ساعات النهار والليل ما بعد العام 1998، وقد اصبحت كلفة تغطية مشتريات المشتقات النفطية التي تغذي مصانع انتاج الكهرباء تمثل نسبة 51 في المئة من عجز الميزانية، كما ان الهدر التقني وبسبب السرقات او الامتناع عن تسديد فواتير الكهرباء يساوي 52 في المئة من الفوترة، فالحل ان لم يتوافر سيؤدي الى كارثة مالية وانتاجية. ونراجع ادناه المشاريع الموضوعة ومدى كفاءتها او عجزها.

1. المشاريع القائمة والتي تم تلزيمها من ضمن الخطة على المدى القصير (2010-2012) والتي تم تأخيرها سنتين نظراً للاوضاع السياسية والامنية في لبنان والمنطقة.

في الانتاج

– انشاء معمل حراري في البداوي بطاقة 450 ميغاوات وبكلفة 470 مليون دولار. تاريخ التلزيم نيسان 2013. الشركة المتعهدة: مجموعة قبرصية–يونانية والتوربينات من صنع GE. وتسليم الارض لبدء الاعمال تأخر تسعة اشهر.والدفعتان الأوليتان اللتان استحقتا لم يتم دفعهما.

– انشاء معملين حرارين في الجية والذوق بطاقة 194 ميغاوات للذوق و80 ميغاوات للجية. كلفة المشروع 348 مليون دولار. تاريخ التلزيم: شباط 2014. الشركة المتعهدة: مجموعة المانية–دنمركية. والهدف من عمليتي التوسيع الاستغناء عن العقد القائم مع شركة تركية لتأمين هذا المقدار من الانتاج بواسطة سفينتين عائمتين.

– مجموع الطاقة المنتجة المتوقعة من انشاء المعامل اعلاه 750 ميغاوات في فترة 2016/2015 حيث من المتوقع ان يوازي في ذلك الوقت لانتاج كامل الاستهلاك .

اعادة تأهيل معملي الذوق والجية ليصبح انتاج معمل الذوق 550 ميغاوات بتمويل من الصندوق الكويتي والشركة المتعهدة هي Ansaldo/Metca اما الشركة المتعهدة لمعمل الجية فهي الخرافي–ناسيونال.

– استقدام باخرتين تركيتين وارسائهما في معملي الذوق (4 نيسان 2013) والجية (آب 2014) بطاقة 188 ميغاوات للذوق و82 ميغاوات للجية لمدة 3 سنوات.

في النقل

البدء (2013) بانشاء محطات تحويل في عدد من المناطق اللبنانية.

بدء العمل على الوضع في الخدمة (2013) وصلة بيروت 220KVA.

في التوزيع

تلزيم خدمات التوزيع في نيسان 2012 الى ثلاث شركات تعرف كمقدمي الخدمات لمدة اربع سنوات وهي BUS للشمال، KVA لبيروت والبقاع، NEUS للجنوب والشوف والضاحية. تقوم هذه الشركات خلال فترة تعاقدها بتحديث وصيانة شبكات التوزيع وتحصيل الفواتير وتركيب عدادات الكترونية واستحداث البطاقات المسبوقة الدفع والحد من الهدر والسرقة على الشبكة الخ. ان عمل الشركات حتى تاريخه لم يحقق التحسينات المتوقعة، والشركات الثلاث تشتكي من الصعوبات مع العمال وقصور شبكات التوزيع الخ.

2. المدى المتوسط (2012-2014)

– انشاء معمل حراري ثان في البداوي بطاقة 450 ميغاوات ومعمل آخر في الجية بطاقة 450 ميغاوات ايضاً. والعقود بصدد المعملين لم تنجز وان هي انجزت واقرت بنهاية العام لن تتوافر الطاقة الاضافية قبل ثلاث سنوات أي عام 2018 في احسن الاحوال.

– اعادة تأهيل المعامل التي تعمل على الطاقة المائية لرفع طاقتها الى مستوى 245 ميغاوات من طاقة حالية تبلغ 190 ميغاوات. ولا ندري كيف ستتحقق النتيجة والتدفق المائي الى انخفاض.

– انشاء مزارع للتوربينات الهوائية في كل من القليعات ومرجعيون والحريشة بطاقة 40–60 ميغاوات.

3. المدى الطويل (2015 وبعدها)

انشاء معمل ثان في الجية وثالث في البداوي باشراك القطاع الخاص وبطاقة 1500 ميغاوات. دراسة الجدوى قيد الاعداد.

في النقل

تكملة خط المنصورية. ينقص مسافة 102 كلم لاكمال الخط.

انشاء خط توتر جديد لنقل الطاقة المنتجة الجديدة.

انشاء محولات جديدة في الضاحية، الاشرفية، البحصاص، ومارينا ضبية. تم تلزيم الاشغال الى شركة Matelec في كانون الثاني 2014.

ترفيع وتقوية محطات التحويل الحالية.

دراسة جدوى هي قيد الاعداد لمد خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي تحت خط سكة الحديد على طول الشاطىء اللبناني مع وصلة بحرية للتحييد عن بيروت. كذلك هناك مشروع قيد الدرس لانشاء محطات لاستقبال بواخر محملة الغاز المسيل في البداوي والجية ومن ثم تغذية محطات الانتاج في الجنوب والشمال بالغاز الطبيعي لانتاج الكهرباء بكلفة اقل وتخفيض نسبة التلوث.

بعد التفاصيل ماذا؟

لا شك، ان خطة الطريق تبدو واضحة وان كانت متأخرة ثلاث سنوات عن الاستهدافات المحددة، ويبقى ان هنالك تحديات كبيرة غير مذكورة وهي التالية:

– كيف ستحل قضية خط التوتر العالي في منطقة المنصورية– بيت مري، وهل يمكن تحقيق نقل الكهرباء بفعالية دون انجاز هذه الوصلة.

– في حال تحقيق وفورات اكلاف الانتاج باستعمال الغاز المستورد ومستقبلاً بعد 7-10 سنوات الغاز المنتج في مياهنا الاقليمية، كيف نعالج قضية المولدات الخاصة التي اصبحت طاقتها حالياً توازي طاقة انتاج العاملة.

– كيف نوقف الهدر، بتخفيض نسبة الهدر التقني وتحصيل المستحقات من المشتركين، والتحكم الامثل ما بين مناطق الانتاج والتوزيع على الحاجات.

– ما بعد 2017، وفي حال حققنا الاكتفاء الذاتي على صعيد الانتاج والنقل، كيف لنا ان نجهز انفسنا للمستقبل، وما هي اسس العلاقة التي سترسى عليها مشاريع التعاون ما بين القطاع الخاص والقطاع العام.

اسئلة مهمة لا بد من التطرق اليها في أي بحث عن معضلة الكهرباء التي نرجو ان تتحول الى مشكلة بحيث يمكن معالجتها.

الملحق الاول

(يتعلق بالسماح المؤقت بمنح تراخيص للانتاج من مجلس الوزراء).

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

قانون رقم 288 تاريخ 2014/4/30

(ج.ر. رقم 20 تاريخ 2014/5/8)

قانون

إضافة فقرة الى المادّة السابعة من قانون رقم 462

تاريخ 2002/9/2 (تنظيم قطاع الكهرباء)

مادة وحيدة:

1- تضاف الى المادة السابعة من القانون رقم 462 تاريخ 2002/9/2 (تنظيم قطاع الكهرباء)الفقرة الآتية:

«بصورة مؤقتة،ولمدة سنتين، ولحين تعيين أعضاء الهيئة واضطلاعها بمهامها، تمنح أذونات وتراخيص الإنتاج بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري الطاقة والمياه المالية»

2 - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الملحق الثاني

(البرنامج المعجل لاشغال كهربائية لانتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية).

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

قانون رقم 181 تاريخ 2011/10/5

(ج.ر. رقم 47 تاريخ 2011/10/13)

قانون

برنامج لأشغال كهربائية لإنتاج 700 ميغاوات

ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية

المادة الأولى: 1- يخصص اعتماد عقد إجمالي قدره 1,772,000,000,000 ل.ل. (فقط ألف وسبعماية واثنان وسبعون مليار ليرة لبنانية)، لأشغال كهربائية لإنتاج 700 ميغاوات ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية.

2 - يجاز للحكومة عقد كامل هذا الإعتماد والمباشرة بالتنفيذ قبل توفر اعتمادات الدفع في الموازنة.

3 - توزع الإعتمادات المقررة لكل عام على التناسيب الخاصة بها في الباب الثامن عشر من الموازنة.

4 - يحدد تنسيب اعتمادات الدفع للعام 2011 وفقاً لما يلي:

الجزء الثاني –ب– لعام 2011 (بآلاف الليرات)

الباب الثامن عشر: وزارة الطاقة والمياه

الفصل:	110	اشغال كهربائية لإنتاج 700 ميغاوات
الوظيفة:	324	شؤون الطاقة الكهربائية
البند:	227	انشاءات قيد التنفيذ
الفقرة :	5	إنشاءات كهربائية
النبذة:	1	إنشاءات كهربائية لمعامل الإنتاج / 385,000,000/
النبذة:	3	إنشاءات كهربائية لخطوط النقل
النبذة:	4	إنشاءات كهربائية لخطوط التوزيع / 19,000,000/
البند:	229	نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية
الفرة:	1	نفقات دروس واستشارات ومراقبة
النبذة :	9	نفقات دروس واستشارات ومراقبة مختلفة / 10,000,000/

5: توزيع إعتمادات الدفع وفقاً لما يلي: (بالملايين الليرات)

الفصل	الوظيفة	تعريف الأشغال	2011	2012	2013	2014	المجموع
110	324	إنشاءات كهربائية لمعامل الإنتاج	385,000	368,000	303,000	226,000	1,282,000
	شؤون الطاقة الكهربائية	انشاءات كهربائية لخطوط النقل	–	41,000	185,000	146,000	372,000
		انشاءات كهربائية لخطوطالتوزيع	19,000	21,000	18,000	–	85,000
		نفقات دروس واستشارات ومراقبة مختلفة	10,000	30.000	12,000	8,000	60,000
المجموع			**414,000**	**460,000**	**518,000**	**380,000**	**1,772,000**

6. يغطى الإعتماد المفتوح بموجب الفقرة -1- من هذه المادة بواردات استثنائية ويجاز للحكومة إيجاد مصادرتمويل من خلال قروض ميسرة و/ أو بإصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية أو العملات الأجنبية.

يسعى رئيس مجلس الوزراء لدى الصناديق والهيئات الإقليمية والدولية أو سواها لتأمين التمويل اللازم.

7. تشكّل لجنة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزراء: الصحة العامّة، المالية، وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، الشؤون الإجتماعية، الطاقة والمياه، العمل، العدل، الإقتصاد والتجارة، للنظر بالتعديلات على القانون رقم 462 تاريخ 2002/9/2 (تنظيم قطاع الكهرباء) خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر، والإلتزام بالقانون وتشكيل هيئة تنظيم قطاع الكهرباء خلال هذه المهلة بناءً على إقتراح وزير الطاقة والمياه.

8. يعيَّن مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان خلال مهلة أقصاها شهران.

9. تجرى المناقصة من قبل إدارة المناقصات وفقاً للأصول المرعية.

10. الطلب الى وزير الطاقة والمياه إطلاع مجلس الوزراء على مسار مراحل تطبيق هذا القانون كافة.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.